«خيار الشعب» أكذوبة الإسلاميين الجزائريين

حميد زناز
كاتب جزائري

لا يزال الإسلاميون وحلفاؤهم من الانتهازيين يجترّون خطابا تضليليا يظهرون فيه أنفسهم كالحمل الوديع الذي هُضم حقه رغم مضي 29 سنة ونيف على مرور تلك الانتخابات التشريعية الغريبة في الجزائر التي لم يُجرَ دورها الثاني الذي كان مقررا يوم 16 يناير 1992، والتي لظروف سنشرحها، تصدرت جبهة الإنقاذ الإسلامية المركز الأول في دورها الأول، 26 ديسمبر 1991، ذلك التجمع الأصولي المسمى زورا حزبا سياسيا، المحظور منذ 4 مارس 1992.

فكأن كل شيء كان على ما يرام وتمت انتخابات حرة ونظيفة في جو سلمي فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية ليوقفها الجيش ويحرمها من الصعود إلى الحكم بإلغائه للدور الثاني وتوقيف العملية الانتخابية برمتها!

منذ ثلاثة عقود وزعماء هذا الكيان الأصولي يرددون تلك الكذبة الكبرى تحت مسمّى "الانقلاب على إرادة الشعب".

وقد جندت قطر الكثير من الأموال من أجل هذا الهدف وأنشأت قناة تلفزيونية تبث من لندن كانت تسمّى "المغاربية" واليوم "أوراس" لتبييض جرائم هذا الحزب. ولا يمل أنصار الجبهة ومناصروها من ترديد فكرة عبر هذه القناة مفادها "أن الشعب اختارها". فمن هو هذا الشعب الذي اختارها، وفي أي ظروف، وما صحة تلك الادعاءات؟

أولا، لقد ولدت "جبهة الإنقاذ الإسلامية" سنة 1989 ولادة غير قانونية إذ نقرأ في المادة الـ42 من الدستور الجزائري المصادق عليه في نفس السنة أنه "لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي".

منذ البداية كان الميلاد مخالفا للدستور الجديد الذي فتح المجال للتعددية في الجزائر. أليس الإسلاميون هم المردّدون دوما لمقولة أن "ما بني على باطل فهو باطل".

وبغض النظر عن هذا الميلاد غير الشرعي الناتج عن تلاعب سياسي في هرم السلطة كان يرمي إلى إجهاض التوجه الديمقراطي في البلد الذي فرضته انتفاضة أكتوبر 1988، اتخذت تلك القوى غير الديمقراطية هذا الحزب مطيّة لتحقيق مشروعها فغذت طموحاته وتركته يفعل ما يريد ونفخته لينفجر ويفوّت على الجزائريين فرصة ذهبية للانتقال إلى مجتمع ديمقراطي حقيقي.

الذين صوتوا لصالح جبهة الإنقاذ فعلوا ذلك لمعاقبة جبهة التحرير الوطني وليس حبا في الدولة الدينية التي كانت تبشر بها والتي بدأت تطبق جوانب منها قبل الاستيلاء على الحكم

لقد دبّر كل شيء بليل من أجل أن تفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا ساحقا في الدور الأول، ولكن بمعطيات نسبية جدا فرضها قانون انتخابي أكثري سخيف وتقسيم للدوائر الانتخابية غير مراع للكثافة السكانية. وهو ما أدى إلى ظاهرة غريبة هي الحصول على أغلبية في المقاعد عن طريق تفوّق طفيف في عدد الأصوات. من 13 مليون ناخب لم يصوّت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ سوى 3 ملايين ونيف.

لو كانت طريقة الاقتراع نسبية لتحققت عدالة التمثيل في البرلمان، وفازت كل لائحة بعدد مقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التي نالتها. وفي هذه الحالة تكون نتائج الجبهة الإسلامية بنسبة 3 على 13، وبالتالي لا يمكن أن تحصل على تلك الأغلبية غير المنطقية منذ الدور الأول (188 من مجموع 430 مقعدا).

ونقف على لا عقلانية هذا الاقتراع جيدا حينما نعرف أن حزب جبهة التحرير الوطني قد صوّت لصالحه أكثر من مليون وستين ألف ناخب وحصل على 15 مقعدا فقط، بينما حصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعدا بينما لم يصوت لصالحها سوى 51 ألف ناخب!

وبغض النظر عن نمط الاقتراع غير المناسب لديمقراطية ناشئة كالجزائر، وعن كونها أول تجربة انتخابية تعددية، هل اختار الشعب كما يدعي الإسلاميون الحزب الإسلاموي حقيقة؟ كيف يمكن لهؤلاء أن يتشدقوا بخيار شعبي لصالحهم؟ هم الذين كانوا يرفعون شعار "الديمقراطية حرام" في المظاهرات ويهتفون "دولة إسلامية دون انتخابات".

ويصرّح علي بلحاج، الرجل الثاني رسميا والأول فعليا في حزبهم، أن "شرع الله هو الذي يجب أن يطبق حتى وإن رفض الشعب برمته ذلك". ولا يخفي مشروعه بل يخطب في ألوف الناس في تجمع شهير مسجل "نحن لسنا ديمقراطيين".

وذلك يعني أنهم لو وصلوا إلى الحكم عن طريق الانتخاب وبدأوا في تطبيق الشريعة لن يتركوا الحكم لو اختار نفس الشعب حزبا علمانيا بعد 5 سنوات في مكانهم، بدعوى أنهم يطبقون شرع الله، إذ يقول إن جبهة الإنقاذ لا تغيّر حاكما يحكم بشرع الله عن طريق الانتخاب.

ولا أحد ينكر الشعبية التي كان يتمتع بها الحزب الأصولي في الجزائر فهو وإن أخذ الاعتماد رسميا في منتصف سنة 1989، إلا أنه كان حاضرا بشكل كبير في الميدان عبر الجمعيات الإسلامية والمساجد والمدارس القرآنية وعلى وجه الخصوص في التعليم بمختلف أطواره.

وكما نعرف لقد احتفظت السلطة منذ الاستقلال بالوزارات التي كانت تظن بأنها أساسية، وتركت القضاء والتعليم للإسلاميين وعلى رأسهم الإخوان المسلمون، أصل الداء الأصولي في الجزائر.

كانت انتخابات متسرعة نظمت على عجل دون سبب معقول، في حين كان الجميع يعرف أن هذا الحزب وحده كان مستعدا لها، فحزب جبهة التحرير الوطني كان ممقوتا بسبب فشله واحتكاره للسلطة منذ الاستقلال، وحزب القوى الاشتراكية لم يكن مهيكلا في كل مناطق البلاد بل كان متواجدا في منطقة القبائل فقط، ونفس الشيء بالنسبة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. أما الأحزاب الأخرى المجهرية فلم يكن لها أدنى تأثير أمام الدعاية الإسلاموية الكاسحة التي تشتغل في كل وقت في المساجد دون الالتفات لما ينص عليه قانون الحملة الانتخابية.

كانت كل البلديات في يد هذا الحزب الأصولي المتشدد إذ فاز بأغلبها عن طريق الغش والترهيب في أول انتخابات بلدية تعددية سنة 1990 ولم يتردد في استعمال كل وسائل البلدية في حملته الانتخابية لتشريعيات 1991. وأرعب الناس بذلك الشعار الدعائي الخبيث "أصواتكم أمانة تُسألون عنها يوم القيامة". ونشر فتاوى تقول إن من لم يصوت له فهو كافر وبدأ أعضاؤه يحضّرون قوائم شاربي الخمر وغير المصلين وكل من لا يؤمن بدولتهم الدينية لينتقموا منه بعد وصولهم إلى الحكم.

في هذا الجو المشحون والفوضى العارمة امتنع 40 بالمئة من الناخبين عن الذهاب إلى مكاتب الاقتراع رفضا لهذا الكرنفال بعدما فهموا اللعبة الجهنّمية. حتى الذين صوتوا لصالح هذا الحزب المغامر فقد فعلوا لمعاقبة جبهة التحرير الوطني والنظام ككل، وليس حبا في الدولة الدينية التي كان يبشر بها والتي بدأ يطبق جوانب منها قبل الاستيلاء النهائي على الحكم.

استولى على المساجد بالقوة وأغلق دور سينما وأحرق روايات في مكتبات ومنع حفلات وحاول استبدال شعار "من الشعب وإلى الشعب" على واجهات البلديات الجزائرية إلى "بلدية إسلامية".. إلخ.

وكل هذا ولم يعقد حزب جبهة الإنقاذ مؤتمرا تأسيسيا واحدا ولا نعرف له لوائح سياسية سوى ترديد عبارات كـ"القرآن دستورنا" وغيرها من العبارات الفضفاضة. فهل من الديمقراطية في شيء ترك الجزائر بين يدي حزب كهذا؟

أليس نفس هذا الشعب هو الذي واجه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ؟ ألم يحمل السلاح ضد مشروعه الآلاف من الجزائريين؟ أليس هم الذين أسقطوه وأوقفوا إرهابه؟ أليس هذا هو خيار الشعب الحقيقي؟

خطوة جريئة تخترق الوهم العربي

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

الاهتمام العاطفي الذي حظيت به القضية الفلسطينية منذ أن جرى الاعتراف الدولي بوجود إسرائيل، لم يتحقق لأي قضية أخرى في العالم، لتظل قضية فلسطين مهيمنة على سياسات الحكام العرب وشعوبهم المقهورة.

القضية الفلسطينية أنتجت حركات وأحزاب التيار القومي العربي التي حكمت خلال فترة حساسة من حياة العرب، في النصف الثاني من القرن الماضي، في بلدان اعتبرت بمثابة القلب للعرب (مصر عبدالناصر، وسوريا والعراق حزب البعث). رغم ذلك لم ينتج قرن الثورة العربية سوى النكبات والهزائم، ولم يتحقق خلاله انتصار واحد على إسرائيل.

كان التنافس عاليا على المنابر، بين من يريد رمي إسرائيل في البحر، مثلما ادّعى عبدالناصر، الذي أنهته وأسقطت مشروعه القومي نكسة الخامس من يونيو 1967، وبين من يهدد بمحو نصف إسرائيل بالسلاح الكيمياوي، مثلما فعلها صدام حسين في أبريل عام 1990، حين تورط في معركة خاسرة مع العالم والولايات المتحدة التي أسقطت نظامه عام 2003، وسلمت العراق لإيران في صفقة اتسمت بالمكر والخديعة.

لم تكن المزايدة على العرب في هذه القضية حبا بفلسطين وبعودة أهلها لأرضهم المسلوبة، وإنما لتمرير أخطر مشروع توسعي، واجتياح بلدان كالعراق وسوريا ولبنان واليمن، إضافة إلى ما يشكله من خطر جدي على بلدان الخليج العربي، يفوق في خطورته المشروع الإسرائيلي الذي لا تتجاوز حدوده الجغرافية الأرض الفلسطينية، ولو كان نظام الخميني صادقا لسلّم الجزر الثلاث لأهلها الشرعيين في الإمارات العربية.

اللعبة الخطيرة مررت بإغراق نظام الخميني الخارطة العقائدية والسياسية العربية بشعارات تحرير فلسطين، ورمي إسرائيل في البحر لتعود مدينة القدس محررة تحت لواء ولاية الفقيه الإيراني، في خدعة لم يلتفت إليها المثقفون والسياسيون العرب تقول "إن العرب وأنظمتهم السياسية لا يصلحون للحياة إلا تابعين أذلاء".

ولم تتمكن النخب العربية من التصدّي لهذا المشروع الخبيث بسبب وقوعها تحت ضغوط الخيبة والخذلان، وخوفا من ادعاء مزيف مفاده أن كل من يقف ضد مشروع الخميني هو إما عميل لإسرائيل أو متخاذل وجبان.

بعد تولي الخميني السلطة في طهران، عام 1979، لعب نفس الخدعة على القيادة الفلسطينية التي كانت في أسوأ ظروفها، خلال وبعد الحرب الأهلية اللبنانية، فتم استقبال الراحل ياسر عرفات، وتم تحويل مقر السفارة الأميركية في طهران إلى مقر للبعثة الفلسطينية، ولم يكن ذلك سوى رياء وكذب.

وحين اجتاحت القوات الإيرانية الجنوب العراقي عام 1982، كان شعار النظام الإيراني "تحرير القدس يمرّ عبر كربلاء"، وكانت وصايا المعممين للمقاتلين بعد غسل أدمغتهم تقول: عند عبوركم هذه التلال على الحدود العراقية ستصلون إلى كربلاء ثم بعدها مباشرة إلى القدس.

استفاد نظام الخميني من هذا المناخ في تمرير اللعبة الكبرى في صفقات السلاح مع تل أبيب مباشرة، ومنها فضيحة "ووترغيت" وظهور وثائق مسرّبة عن تقديم نظام طهران معلومات لتل أبيب خاصة بمركز "تموز" النووي ببغداد الذي قصفته إسرائيل عام 1981.

خلال مرحلة ما سمي بالمد القومي العربي، كان نجاح ولادة أي حزب أو حركة بين الجمهور العربي، يتوقف على قدرته في رصف ديباجة النضال من أجل تحرير فلسطين في مقدمة وثائقه وبياناته، ولم يكن حينها للأحزاب الدينية وجود حقيقي، وبعضها الآخر كان في مرحلة الطفولة، وغابت فلسطين عن مشاريعهم، لأن هدف الإخوان المسلمين كان قيام الدولة الإسلامية العابرة للحدود والمتقاطعة مع التيارات القومية العروبية.

فشلت الأنظمة العربية منذ عام 1947، مرورا بنكبة 1948 ونكسة يونيو 1967، في تقديم حل سياسي للمسألة الفلسطينية يعطي لأهل الأرض حقهم في وطن. والخطوات التي تمت خلال ثلاثة عقود هي لاستعادة أراض مصرية وأردنية مقابل التطبيع مع إسرائيل، قبل حصول الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في "أوسلو" ثم مؤتمر مدريد.

لقد قبل الفلسطينيون، ومن خلفهم كل العرب، بوجود الكيان الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، وهذا ما وثقته مؤتمرات القمم العربية خلال العشرين سنة الأخيرة. وقرار قمة بيروت 2002 كان واضحا على أساس مبادرة السلام العربية التي قدمها الملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، ووافق عليها ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية، وبذلك انتهى عصر الدعوات الحربية، إلا إذا كان هدف مروّجيها الابتزاز.

المشكلة السياسية إذن ليست في المفاضلة بين أسلوبي الحرب والسلام مع إسرائيل، وإنما في حضور العقل السياسي الناضج والصادق فلسطينيا وعربيا لاستعادة الحقوق الفلسطينية، بعد أن وصلت القيادة الإسرائيلية إلى قناعة بقدرتها عمليا على تنفيذ مشروع ضم مزيد من الأراضي، وتحويل مقر السلطة الفلسطينية في الضفة إلى هيكل يرمز إلى الوهم القاتل للمواطن الفلسطيني.

كان الجميع يستشعر أن هناك اختراقا للجمود السياسي لا بدّ أن يحصل، وهذا ما حققته القيادة الإماراتية في قرارها تطبيع العلاقات مع إسرائيل، مقابل وقف مشروع التصفية النهائية للقضية الفلسطينية، وإطلاق حوار فلسطيني – إسرائيلي ليس بمنّة من واشنطن وألاعيب اللوبي المتطرّف داخلها، وإنما بخطوة عربية شجاعة صادقة قدمتها الإمارات متحملة غبار رفسات المزايدين.

في مقاييس المصالح الوطنية السيادية لكل دولة حقها في اختيار سياساتها التي تحمي مصالحها، وعربيا لم تتجاوز الإمارات الإجماع العربي في قرار مبدأ الأرض مقابل السلام.

المفاجأة التي أيقظت شياطين المزايدات عند تجار القضية الفلسطينية هي شجاعة القيادة الإماراتية على حشر إسرائيل في زاوية القبول بتعطيل مشروع الضم لفتح طريق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ولم تقل إنها ستتحدث باسم الفلسطينيين وبالنيابة عنهم، ما فعلته هو تحطيم أقفال الجمود وتعطيل بوابات النهاية التاريخية للقضية الفلسطينية.

القرار الإماراتي الشجاع لن يحقق مكاسب ذاتية لحكومة وشعب الإمارات الذي يعيش برخاء وأمان، آثار ويثير نزعات الحقد الأعمى لدى بعض الحكام العرب، الذين اختاروا طريق الخضوع لمصالح الآخرين ونهبوا خيرات شعوبهم وتركوها جائعة ضائعة.

القرار الإماراتي اختراق للوهم العربي الذي امتد على مدى قرن من الزمن، ووقفة جادة من أجل أن يعم السلام والتنمية في المنطقة وتوديع مرحلة الكذب والدجل على الشعوب. وهو فرصة للعقل السياسي العربي لكي يستجيب لمصالح الإنسان العربي والفلسطيني، في تقديم مشاريع وبرامج للتنمية والسلام بعقل استشرافي يتعاطى مع التحولات الكونية الجديدة، وهذا هو التحول الكبير الذي تتبناه القيادة الإماراتية بكل صدق وتواضع.

هناك متضررون من المشروع الإماراتي الجديد، بين الباحثين عن أحجام وهمية قائمة على تكريس الصراعات الدموية داخل بلدان العرب، اعتمادا على نزعات العرق والتطرّف الديني والمذهبي، حيث أصبح المواطن في بلده يحلم أن يكون له وطن، بعد أن انتزعت منه جميع حقوقه ومن بينها حق الحرية والعيش بكرامة، فالوطن مسروق حتى وإن احتوى الأرض والثروة. حتى أصبحت فلسطين هي الرديف والنموذج الحاضر في يوميات حياته، فالعراقيون مثلا يشبهون حالهم اليوم بما يعانيه الفلسطينيون من قوات الاحتلال.

الفلسطينيون بحاجة إلى استثمار المبادرة الإماراتية الجريئة للحصول على حقوقهم المشروعة وقيام دولتهم، والتخلي عن نزاعاتهم الداخلية وفضح وعزل القيادات الفلسطينية التي ربطت مصير فلسطين بنظام خامنئي تحت شعار الدين والمذهب.

لا بدّ للعرب أن يلتفتوا إلى المخاطر الجدّية للمشروع التوسعي الإيراني، فهناك على الجناح الشرقي من بلاد العرب يوجد مشروع إسرائيل التوسعي الحقيقي.

خلال مرحلة ما سمي بالمد القومي العربي كان نجاح ولادة أي حزب يحظى بقبول الجمهور العربي يتوقف على قدرته في رصف ديباجة النضال من أجل تحرير فلسطين في مقدمة وثائقه وبياناته

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk